

مصر: مواقع اخبارية  
وأصوات بديلة على الانترنت

---

2014



منظمة المادة 19  
Free Word Centre  
Farringdon Road 60  
London  
EC1R 3GA  
المملكة المتحدة

تلفون : +44 20 7324 2500

فاكس: +44 20 7490 0566

بريد الكتروني: [info@article19.org](mailto:info@article19.org)

رابط الموقع: [www.article19.org](http://www.article19.org)

تويتر: [@article19org](https://twitter.com/article19org)

فيس بوك: [facebook.com/article19org](https://facebook.com/article19org)

0-98-906586-1-ISBN: 978

#### منظمة المادة 19 - 2014

يأتي هذا التقرير في إطار عملية نشر مشتركة لكل من منظمة المادة 19، والحملة العالمية لحرية التعبير ومعهد هليوبوليس. وساهم موظفون من برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة المادة 19 بإجراء بحوث من مكاتبهم وتحرير المسودة النهائية للتقرير. وقام مدير برنامج منظمة المادة 19 وكبير القانونيين للمنظمة بمراجعة التقرير. وساهم ضابط اتصالات منظمة المادة 19 في التنسيق لتصميم التقرير.

تم تقديم هذا العمل بموجب ترخيص المواد الإبداعية المشاعة للجميع غير الربحية 2.5. لك مطلق الحرية في نقل وتوزيع وعرض هذا العمل وأن تشتق أي عمل منه ما عدا بالنسبة للصور المصرحة بشكل حصري من منظمات أخرى، بشرط:

1. الاعتراف بحق منظمة المادة 19؛
2. ألا يُستخدم هذا العمل لأغراض تجارية؛
3. يوزع أي عمل يؤخذ من هذه الإصداره بموجب ترخيص متطابق مع هذا الترخيص.

للاطلاع على النص القانوني الكامل لهذا الترخيص المرجو الاطلاع على :

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/2.0/legalcode>

سكنون منظمة المادة 19 شديدة الامتنان بتلقي نسخة من أي مواد استخدمت فيها معلومات من هذا التقرير. تم تمويل هذا التقرير جزئيا أو كليا من المؤسسة السويدية الدولية للتنمية (SIDA)؛ والمؤسسة (SIDA) لا تتفق بالضرورة مع الآراء الواردة هنا كتابة. يتحمل الكاتب المسؤولية الكاملة عن محتوى التقرير.

# جدول المحتويات

|    |   |
|----|---|
| 2  | ملخص موجز   |
| 5  | 1. السياق   |
| 5  | المواقع الإخباريَّة وحريَّة التعبير في مصر                  |
| 7  | حرية التعبير في القانون المصري                              |
| 7  | دستور مصر لعام 2014   |
| 8  | دستور 2014 في سياق  |
| 9  | القوانين كإطار للرقابة الذاتية                              |
| 10 | فرص الحصول على رأس المال كإطار للرقابة الذاتية              |
| 10 | تحديات نظام الرقابة الذاتية : شبكة الانترنت والثورة المصرية |
| 11 | قوانين طوارئ باسم آخر                                       |
| 12 | حرية التعبير والتزامات مصر القانونية الدولية                |
| 16 | 2. المنهجية   |
| 17 | 3. المواقع الاخبارية على الانترنت: نظرة عامة                |
| 17 | تصنيف المواقع الاخبارية                                     |
| 17 | مرتبة حجم التصفح على الموقع (عدد الزوار)                    |
| 17 | القيمة الخبرية  |
| 17 | الوضع القانوني  |
| 18 | التوجه السياسي  |
| 20 | مواقع اخبارية على الانترنت تم تحليلها لأغراض هذه الدراسة :  |
| 22 | 4. صحفيون يتحدثون عن تجاربهم                                |
| 22 | محتوى الموقع والآراء البديلة                                |
| 23 | التفاعل مع المسؤولين  |
| 26 | الرقابة والرقابة الذاتية                                    |
| 29 | الوعي بقانون الإعلام والسياسة                               |
| 31 | 5. الخلاصة  |

والمالية وتوجهها السياسي. ثم تطرح الدراسة نتائج إستقتها من خلال مقابلات مع محررين وصحفيين من هذه المواقع؛ وتناقش الدراسة حرية التعبير وتجارب الرقابة والرقابة الذاتية. وتغطي الدراسة الفترة من يوليو 2013، حينما استولت الحكومة العسكرية على السلطة، وحتى سبتمبر 2014. وقد قدّم الصحفيون المشاركون في هذه الدراسة إجابات على أربع مجموعات رئيسية من الأسئلة:

- هل توفر المواقع الإخبارية على الانترنت وجهات نظر أوسع من تلك التي يوفرها الإعلام التقليدي؟
- كيف يتعامل مسئولو الحكومة مع الصحفيين؟
- كيف تعمل الرقابة والرقابة الذاتية؟
- الى أي مدى يبلغ وعي الصحفيين بقوانين الإعلام المتغيرة؟

كشفت الأجوبة، المستخلصة من الأسئلة، مظاهر معينة حول طبيعة الرقابة والرقابة الذاتية في الإعلام المصري على الانترنت. وجاءت النتائج الرئيسية على النحو الآتي:

- يؤمن صحفيو مواقع الانترنت أن المواقع الاخبارية على الانترنت يمكنها أن تبث وجهات نظر أكثر تنوعا من اصوات الإعلام التقليدي الذي يتزايد فيه تجانس وجهات النظر. ولحرية تعبير الأصوات البديلة والمعارضة أهميتها في وقت يعاني فيه المجتمع المصري من الانقسام بينما تمضي الميول التشريعية في مصر في الطريق الآخر – نحو انتاج 'صوت منفرد' كما عبّر عنه أحد المحررين.
- نادرا ما يمارس المسئولون ضغطا مباشرا على الصحفيين. ويجد معظم صحفيي الانترنت صعوبة شديدة في حمل المسئولين على تلقي محادثاتهم الهاتفية لتأكيد وقوع أحداث أو نفي وقوعها. ولا يُحظى معظم صحفيي الانترنت بالاعتراف بهم كصحفيين، مما يجعل من الصعب عليهم إقامة علاقات مع مسئولين.
- هناك قدر قليل من الرقابة المباشرة؛ لكن كل المحررين يتعاملون بحذر مع قصص اخبارية حساسة، مثل دور الجيش في الاقتصاد، أو التوترات الطائفية، أو جماعة الاخوان المسلمين – وهي حركة وصل حزبها إلى السلطة عام 2012 لكن أُطيح به ثم اعتبر منظمة إرهابية

صارت المواقع الاخبارية المصرية على الانترنت، في بلد يعاني من استقطاب شديد بعد مرور ثلاث سنوات من التغييرات الهائلة، تمثل إعلاما شديدا الأهمية في ما يتعلّق بحرية التعبير. وتنتظر هذه الدراسة في بعض الضغوط التي تتعرض لها هذه المواقع الاخبارية. وتُعتبر المواقع الاخبارية على الانترنت ضمن أكثر مواقع الانترنت شعبية في مصر؛ فهي تمثل بديلا للإعلام التقليدي والإعلام المطبوع بتاريخهما الطويل من الخضوع لهيمنة الدولة وإشرافها. وتُعتبر المواقع الاخبارية على الانترنت فضاءا منظما بشكل جزئي – أكثر حرية من الإعلام التقليدي لكن ليس بحجم الحرية التي تتمتع بها مواقع وسائط الإعلام الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر. لكن هناك مؤشرات بأن الفضاء الخاص بحرية التعبير في المواقع الاخبارية على الانترنت قد ينكمش في المستقبل القريب تحت ضغوط تأتي من مزيج من تشريعات وأساليب مراقبة جديدة يُعتقد أنها قد تضع سوابق لكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يوفر دستور مصر لعام 2014 ضمانات لحرية التعبير؛ وقد صادقت مصر على اتفاقيات دولية تلزمها بالوفاء بالمعايير الدولية لحرية التعبير. ولكن القانون المصري يسمح بفرض العديد من القيود على تلك الحرية، بعضها لا تتطابق مع تلك الالتزامات. وعلى امتداد حقبة إمتدت لخمسة عقود من السنوات ظل فرض حالة الطوارئ يقمع المعارضة كما ظلت قوانين كثيرة من تلك المرحلة ما تزال توفر عقوبات شديدة في جرائم مبهمة التعريف مثل التشهير والتحريض. وقبل ثورة 2011 كانت تلك القوانين تُعزز بشكل متفاوت؛ لكنها ساعدت في المحافظة على نظام رقابة ذاتية يتسم بالمرونة والقابلية على التكيف. وقد تعرض نظام الرقابة الذاتية هذا إلى اضطراب كامل بسبب الثورة وانفجار الإعلام الخبيري على الانترنت بالإضافة إلى وسائط الإعلام الاجتماعي التي أطلقتها الثورة. ومنذ انطلاق الانتفاضة سعت الحكومات المصرية المتعاقبة إلى استعادة نظام الرقابة الذاتية، أو تبني أو اقتراح قوانين تقيد النظم العام وحرية التنظيم وما قد يُعرف ببعض أشكال حرية التعبير المشروعة كإرهاب. وتُعارض هذه الاجراءات التزامات مصر تجاه حرية التعبير، والتي تنبع من مصادقتها على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وقد ساعدت في دفع الإعلام التقليدي إلى الوراء نحو الرقابة الذاتية، كما ساعدت في توسيع نطاق نظام الرقابة الذاتية على مواقع الانترنت الاخبارية.

تنتظر هذه الدراسة في مجموعة مختارة من مواقع الأخبار على الانترنت التي تمثل وجهات النظر السياسية الرئيسية في مصر اليوم. وتبدأ الدراسة بتقديم نظرة عامة لمواقع الانترنت مصنفة إياها حسب مرتبتها من حيث شعبيتها وقيمتها الخبيرة ومرتبها القانونية

## 1. السياق

### المواقع الإخبارية وحرية التعبير في مصر

تُعتبر المواقع الإخبارية على شبكة الانترنت في مصر قطاعاً إعلامياً سريع النمو، كما أنها تمثل مساهمة هامة من مساهمات الشبكة العنكبوتية. وقد وجد موقع اليكسا دوت كوم (Alexa.com)، وهي شركة توفر بيانات حركة التصفح على شبكة الانترنت، في عام 2014 أن ثلاثة من أعلى 10 مواقع، من حيث حجم التصفح على الانترنت في مصر، كانت مواقع إخبارية. وهذه المواقع تُحظى أيضاً بالأهمية عالمياً - في أكتوبر 2014 صنّف موقع شركة اليكسا دوت كوم (Alexa.com) موقع اليوم (youm.com) بأنه أكثر المواقع شعبية في العالم. ووجدت وزارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المصرية أن نحو ثلث مستخدمي الانترنت في البلاد قرءوا أو أنزلوا صحفاً إلكترونية في عام 2011، وذلك في آخر سنة جرى تفصيها (MCIT 2014:8)

تُعتبر تجربة المواقع الإخبارية المصرية على الانترنت جزءاً واحداً فقط من صورة أوسع لحرية التعبير والانترنت في مصر. وتمثل المواقع الإخبارية على الانترنت عمليات مكلفة ومعقدة، مقارنة بالمجموعة الواسعة من مواقع وسائط التواصل الاجتماعي والمدونات وغيرها من المواقع التفاعلية التي تسمح للملايين من البشر العاديين باستخدام الانترنت كمكان لحرية التعبير. وتُصنف العديد من هذه المواقع - مثل فيسبوك (Facebook.com) ويوتيوب (youtube.com) وبلوقسبوت (blogspot.com) - حسب موقع اليكسا ضمن أعلى 10 مواقع مصرية على الانترنت. وفي مصر يعرض الإعلام الاجتماعي مجموعة واسعة للغاية من الآراء ويسمح بنوع من النشر الذاتي منححر من الرقابة والرقابة الذاتية. ويعتبر الناشطون المعارضون للحكومة أحياناً عن غضب مكبوت تجاه الحكومة كما ينشر مستخدمو الإعلام الاجتماعي المؤيدين للحكومة آراء متطرفة. وقد دعا احد مستخدمي الإعلام الاجتماعي مؤخراً إلى إغتيال كل فئة أطفال الشوارع، وهي إحدى الفئات التي ما زال أفرادها مستعدون للإنخراط في احتجاجات في الشوارع بمواجهة شجاعة ضد الصلاحيات القاتلة الجديدة لقوات الامن. وقال احد صحفيي الانترنت "لم يواجه أي أحد بعد مشاكل بسبب تغريدة". ويتطلب التحكم في محتوى مواقع الإعلام الاجتماعي تقنيات مختلفة عن تلك التي تُستخدم في المواقع الإخبارية على الانترنت.

محظورة عام 2013. وتشعر بعض المواقع بأن الضغوط عليها محدودة نسبياً - لكن ثمة مواقع أخرى تشعر بأن القوانين القمعية الجديدة تؤثر عليها بشكل مباشر؛ وقد لقي عدة صحفيين حتفهم خلال المظاهرات كما أن صحفيي الانترنت الذين يعملون مع مواقع غير ذات صلة بالمطبوعات الورقية لا يحصلون على بطاقات صحفية كصحفيين. وتوفر البطاقات الصحفية إجراءً أمنياً إضافياً للصحفيين وتزودهم بحد أدنى من السلامة خلال المظاهرات. لذلك فإن صحفيي الانترنت يواجهون خطراً أكبر، مما يعني أن من المرجح ألا تحظى المظاهرات بالتغطية الإعلامية. وبالإضافة إلى قانون النظائر فإن جرائم التحريض والتشهير ومساندة المنظمات الإرهابية تُستخدم لفرض قيود على مواقع الانترنت ذات الصلة بجماعة الإخوان المسلمين المحظورة. وتشكل هذه القوانين المبهمة والرادعة إطاراً لنظام يجعل صحفيي الانترنت أكثر حذراً فيما يكتبونه من تقارير عن المعارضة.

• إن الصحفيين على دراية بالقوانين الموضوعية وهم يرونها معقدة وتعسفية ومفتوحة للتأويل. وتعتقد الأغلبية الساحقة ممن جرت معهم المقابلات، خصوصاً من المواقع المستقلة أو المواقع الموالية لتوجهات الإخوان المسلمين أنه سيكون من الصعب بشكل متزايد مواصلة العمل للمرء كصحفي في مصر في العام المقبل.

إن حرية التعبير في مصر معرضة للخطر. فالعديد من صحفيي الانترنت يحاولون تقديم تقارير عن الأصوات المتنوعة والمستقطبة في البلاد وهم يتخوفون من أن القوانين الجديدة ستضغط على مواقعهم من أجل إحداث تماثل أكثر مع آراء الحكومة، كما يعتقدون أن التماثل العام يمكن أن يزيد من الانقسامات في البلاد. ويجب على الحكومة المصرية أن تكفل تطابق قوانينها مع التزاماتها تجاه حرية التعبير وأن تتسق مع المعايير الدولية.

ومع أن مواقع الإعلام الاجتماعي تشكل جزءاً هاماً من المشهد الإعلامي على الإنترنت في مصر فإن هذه الدراسة تركز بشكل أساسي على حرية التعبير في مواقع الإنترنت الاخبارية خلال الفترة من يوليو 2013، حينما استولى الجيش على الحكم، وحتى سبتمبر 2014 حينما اكتملت معظم جوانب هذه الدراسة. وتعتبر تجربة المواقع الاخبارية هامة لعدة أسباب. أولاً وقبل كل شيء، لقد غيرت شبكة الإنترنت الطريقة التي تُجمع بها الاخبار وتُنشر بها في مصر. ثانياً، ليس هناك وجود لقانون، ساري المفعول، ينظم المواقع الاخبارية – لكن حرية التعبير على شبكة الإنترنت يجري تنظيمها أو تقييدها بنفس القوانين التي تنظم الإعلام التقليدي، بما في ذلك القوانين الجنائية الخاصة بالتشهير والتحرير. ثالثاً، قد يساعد تمديد التحكم على المحتوى من مجال الإعلام التقليدي إلى مجال إعلام شبكة الإنترنت في إنشاء أساليب مراقبة ورقابة ستؤثر في نهاية المطاف على الإعلام الاجتماعي الذي يعتبر الآن فضاءً حراً. وأخيراً فإن دستور 2014 يتوخى إصدار لوائح جديدة بالنسبة لإعلام الصحافة المطبوعة والرقمية وغيرها من وسائل الإعلام. وقد أنشأ الدستور مجلساً أعلى لتنظيم الاعلام (المادة 211) ومنظمات وطنية للصحافة والإعلام (بما في ذلك الاعلام الرقمي)؛ ومنذ مايو 2014 عقد الرئيس اجتماعات مع هذه المؤسسات الجديدة يحضها على الاسراع في صياغة قوانين جديدة تتعلق بالإعلام. لذلك فإن من المرجح ان تتبنى مصر تشريعات تنظم الإعلام الرقمي في المستقبل القريب؛ وتشير بعض التقارير الجديدة بأن تلك التشريعات ستكون الرقابة على الإنترنت. وقد يضع هذا المزيج من التشريعات والرقابة سوابق قد تُتبع على امتداد منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

## التغيرات الصاخبة في مصر

منذ ثورة يناير 2011 في مصر، والتي وُصفت على نطاق واسع بأنها ثورة، شهدت مصر تغيرات صاخبة. فقد ساعدت الانتفاضة في إنهاء حكم الرئيس حسني مبارك الذي امتد لثلاثين عاماً، كما أدت إلى رفع حالة الطوارئ التي ظلت مفروضة على البلاد بشكل مستمر منذ عام 1967 وتم استبدال الرئيس مبارك بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي حكم من فبراير 2011 وحتى 2012. ونظم المجلس العسكري انتخابات برلمانية ورئاسية عام 2011 و2012. وفي يونيو 2012 فاز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية. وكان مرسي رئيساً لحزب الحرية والعدالة، ذي الصلة بجماعة الإخوان المسلمين والتي ظلت تنشط خلال العقود الست الماضية من السنوات كحركة معارضة غير مشروعة لكن مقبولة جزئياً لحكومات عسكرية متعاقبة يهيمن عليها الجيش. وعين الرئيس مرسي مجلس وزراء يتكون على نحو واسع من مستقلين واسلاميين. وفي يوليو 2013، وبعد مظاهرات واسعة النطاق، اطاح الجيش بالرئيس مرسي واستولى على الحكم وقامت قوات الأمن المصرية بقمع شديد للإخوان المسلمين وغيرهم من المحتجين ضد استيلاء الجيش على السلطة، وشهدت مصر موجة من التفجيرات والهجمات الأخرى التي كانت ذات صلة بعناصر إسلامية والتي قُتل فيها أفراد من القوات المسلحة ومدنيين. وصاغت الحكومة دستوراً جديداً، تم تبنيه من خلال استفتاء عام في 2014. واستقلت الشخصية العسكرية الرئيسية في الحكومة، وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، من الجيش ثم أُنتخب رئيساً في مايو 2014.

## حرية التعبير في القانون المصري

### دستور مصر لعام 2014

يكفل دستور مصر لعام 2014 حرية التعبير في مصر ويتوخى الدستور إصدار قوانين لتنظيم عملية إنشاء وامتلاك اعلام البث الاذاعي والمرئي والصحافة ووسائل الاعلام الرقمي (المواد 70، 211 و 213) ويتضمن عدة احكام تتعلق بحرية التعبير. وتشمل هذه الضمانات ما يلي:

- حرية التعبير عن الرأي (المادة 65).
- حرية البحث العلمي (المادة 66)
- حرية الابداع الفني والأدبي (المادة 67)
- حرية الصحافة والطباعة وحرية كل مواطن في إنشاء وسائل اعلام مرئية ومسموعة ووسائل اعلام رقمية (المادة 70)
- حظر الرقابة على الصحف المصرية (لكن ليس الأجنبية) (المادة 71)

- منع إيقاع عقوبات سالبة للحرية في الجرائم التي تُرتكب بسبب النشر أو الإبداع الفني (المادتان 67، 71)

في يناير 2014 نشرت منظمة المادة 19، تعليقا على دستور مصر لعام 2014، وجادلت منظمة المادة 19 بأن الدستور أغفل عناصر أساسية فيما يتعلق بالحق في حرية التعبير كما يعرفها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفشل في النص في توفير حماية صريحة للحرية من الرقابة. وأشار التحليل إلى أن المادة 65 من الدستور، والتي تتعامل مع حق التعبير الحر عن الآراء، لم تشمل عنصرا رئيسيا من حرية التعبير في القانون الدولي هو: الحق في السعي للحصول على وتلقي ونقل معلومات وأفكار؛ ولهذا العنصر من القانون الدولي العديد من التبعات بالنسبة لصحفيي مواقع الانترنت في مصر، الذين يواجهون عوائق في الوصول إلى المعلومات إذ أن طلباتهم من أجل تعاون الجهات الرسمية معهم بشأن المعلومات التي تتعلق بأحداث كثيرا ما يتم تجاهلها. ويسمح الدستور للنيابة العامة بفرض رقابة على الأعمال الفنية والأدبية (المادة 67) وينص على رقابة الصحافة في أوقات الحرب والتعبئة العامة (المادة 71) كما انه ينص أيضا على جرائم التشهير الجنائي وغيره من الجرائم الجنائية ذات الصلة بالطعن في شرف أو تشويه سمعة الآخرين، في انتهاك للمعايير الدولية.

لا تتواءم القيود الدستورية المفروضة على حرية التعبير مع التزامات مصر بالقانون الدولي. ويتوخى القانون الدولي وجود قيود على حرية التعبير، على ان تخضع هذه القيود للعديد من أشكال الحماية، مما يعني كفالة أن يكون أي قيد على حرية التعبير قد وضع على شكل قوانين دقيقة وعملية وسهلة الفهم؛ ولخدمة أهداف مشروعة حسب تعريفها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأن تكون ضرورية ومتناسبة. وتتم مناقشة أشكال الحماية هذه أدناه بشكل أكثر تفصيلا: والعديد من أشكال الحماية هذه غير واردة في دستور مصر. ولكن قبل النظر في الفجوة القائمة بين التزامات مصر بالمعايير الدولية لحرية التعبير وأحكام دستورها فان هناك حاجة لتقديم نظرة عامة للقوانين المحلية المصرية.

## دستور 2014 في سياق

هناك العديد من أشكال الاستمرارية بين دستور 2014 والتشريعات المصرية التي تنظم حرية التعبير. وقد تشكلت هذه القوانين من خلال تجربة مصر السياسية في القرن العشرين. ففي عام 1952 أطاحت مجموعة من ضباط الجيش بالنظام الملكي في مصر وأخضع

الإعلام المصري إلى عقدين من السنوات من إشراف الدولة وتحكمها وملكيته للإعلام. وبعد عام 1971 تم استبدال الرقابة المباشرة بشيء أكثر ازدواجية فقد ضمن دستور جديد حرية الصحافة وسمح لأحزاب سياسية جديدة بإفتتاح صحفها الخاصة. ويكفل قانون صحافة جديد تم تبنيه عام 1996، ما زال ساريا، 'حرية مسؤولة للتعبير'. وحظر ذلك القانون، مثله مثل دستور 2012، الرقابة وإغلاق الصحف؛ كما نص، مثل دستور 2014 أيضا، على عقوبات جنائية لجرائم ذات صلة بالنشر. وإلى يومنا هذا ينص القانون الجنائي على عقوبات جنائية في مجموعة من الجرائم مما يمكن أن يقود إلى تقييد حرية التعبير. وتشمل هذه الجرائم التحريض على الفوضى أو العصيان العسكري أو التفرقة الدينية (المواد 171 و 178)؛ التشهير برئيس الدولة، وروساء الدول الأجانب، والمسؤولين العموميين والقضاة (المواد 179 لا- 187)؛ نشر اخبار كاذبة ومعلومات (المادة 179) كما أن مصطلحات مثل 'التحريض' و 'التشهير' [الإهانة] غير معرفة تعريفاً واضحاً.

## قانون الطوارئ لعام 1958

ينص قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1996 على حقوق مقيّدة لحرية التعبير، وقد قُيدت هذه الحقوق أكثر بجرائم غامضة التعريف في القانون الجنائي تحمل عقوبات رادعة. وهناك قانون الطوارئ الأكثر تقييدا (1958-162) والذي تم تطبيقه أولا عام 1967 وظل ساريا بشكل مستمر تقريبا حتى عام 2012، ثم سرى مرة أخرى لثلاثة أشهر في عام 2013. ويمنح القانون السلطات صلاحيات واسعة بتعطيل الحريات الأساسية؛ كما يسمح بفترات اعتقال تعسفي طويلة؛ ومحاكمة المدنيين في محاكم عسكرية تقصر اجراءاتها عن بلوغ المعايير الدولية للعدالة؛ والرقابة وإغلاق الصحف بذريعة الامن القومي؛ وحظر الاضرابات، والمظاهرات والاجتماعات العامة.

## القوانين كاطار للرقابة الذاتية

ظل عدد قليل من الصحفيين يتعرض، قبل عام 2011 للمحاكمة كل عام بموجب هذه القوانين الفضاضة والغامضة. وعملت القوانين كاطار تستطيع الدولة من خلاله أن تدبر نظاما من الرقابة الذاتية، لتضع للصحفيين، 'خطوطا حمراء' متحركة لا يسمح لهم بتخطيها. ومثلت الرقابة الذاتية نظاما مرنا وقابلا للتكيف، يمكن إعادة تفعيله على ضوء الوسائل التقنية الحديثة والتغير الاقتصادي. فعلى سبيل المثال شهدت مصر، بعد عام 2000، اصدار صحف وقنوات فضائية جديدة خاصة غيرت من اسلوب التعاطي مع

التقارير السياسية وسياسات الحكومة. ولكن نظام الرقابة الذاتية حافظ على أن يتم اصدار التقارير في اطار 'الخطوط الحمراء' للحكومة.

## فرص الحصول على رأس المال كإطار للرقابة الذاتية

تم انفاذ نظام الرقابة الذاتية من خلال تعزيز حكومي متقطع مكوّن من قوانين غامضة ومتشددة للتحريض والتشهير. ولكن الحكومة استخدمت أيضا فرص الحصول على رأس المال كوسيلة للتحكم في المحتوى. وتحتاج شركات الفضائيات والصحف الجديدة لاستثمارات كبيرة. وتأتي الاستثمارات من مستثمرين ورجال أعمال يتمتع العديد منهم بتقاسم مصالح اقتصادية مع الحكومة. وتعني استمرارية المصالح هذه أن وسائل الإعلام الخاصة الجديدة كثيرا ما تعكس سياسات الحكومة. كما ان الصحفيين أيضا يتقاسمون أحيانا المصالح مع الحكومة. وتدفع نقابة الصحفيين علاوات مالية للأعضاء المعتمدين فيها – وهي ربما تكون الهيئة المهنية الوحيدة في العالم التي تفعل ذلك.

## تحديات نظام الرقابة الذاتية : شبكة الانترنت والثورة المصرية

مثلت المدونات والمواقع الإخبارية على شبكة الانترنت وسائل جديدة لتحدي نظام الرقابة الذاتية. وكان العديد من أوائل المدونين (اصحاب المدونات) في مصر على صلة بحركة كفاية، والتي صارت منذ عام 2004 تعارض سياسات الحكومة واحتمال أن يرث ابن الرئيس أبيه في رئاسة البلاد. وكان كُتاب المدونات يخضعون نظريا لنفس نظام الرقابة السابق، الذي يحتوي على عقوبات لجرائم مبهمة التعريف مثل التحريض والتشهير. وقد استهدفت أول المحاكمات أصحاب مدونات أفراد من تاريخ يعود إلى نحو 2004، حينما بدأ ناشطون من المعارضة يستخدمون شبكة الانترنت في بث آرائهم. وكثيرا ما حافظت المواقع الإخبارية ذات الصلة بالاصدارات المطبوعة الموجودة على 'الخطوط الحمراء' لنظام الرقابة الذاتية. واستهدفت الحكومة أفرادا من أصحاب المدونات بالمضايقات وحكمت بعضهم على التحريض والتشهير. ويُذكر أنها ضغطت بعض مزودي خدمات الانترنت أن يحظروا عمل مواقع جماعة الأخوان المسلمين المعارضة على الانترنت.

عطلت الثورة المصرية عام 2011 بشكل كامل نظام الرقابة الذاتية للاعلام التقليدي. وكان ناشطو الإعلام الاجتماعي وصحفيو الصحافة الشعبية في طليعة هذا التعطيل، ودفعت اعلام الدولة التقليدي والإعلام الخاص لعكس هذه التغيرات الثورية التي اجتاحت

البلاد. وفي يناير 2011 لجأت الحكومة إلى اغلاق شامل لشبكة الانترنت والذي كان بمثابة رد غير متناسب تماما مع الأزمة التي تواجهها.

## قوانين طوارئ باسم آخر

سعت حكومات جديدة متعاقبة، بعد عام 2011، إلى استعادة نظام الرقابة الذاتية على امتداد الإعلام، وأيضا لتمديد الرقابة والتحكم في اعلام الانترنت، بينما تتصالح في الوقت نفسه مع جمهور ظل ملتزما بشكل قوي بالحق في التعبير عن نفسه والجهر بأرائه. فمثلا حُطرت عمليات الحبس الاحتياطي للصحفيين قبل المحاكمة، في ظل حكم مرسي. لكن الاعتداءات البدنية على الصحفيين تزايدت خلال فترة حكمه، كما تواصل استخدام قوانين التحريض والتشهير.<sup>2</sup> وتزايد أيضا رفع قضايا تتعلق بازدراء الأديان.

بعد استيلاء الجيش على السلطة في يوليو 2013 فُرضت حالة طوارئ لثلاثة أشهر.<sup>3</sup> وحينما رُفعت حالة الطوارئ تلك تم تبني قانون التظاهر في نوفمبر 2013 والذي وضع قيوداً واسعة لحرية التجمع، ومنح قوات الأمن صلاحيات واسعة لاستخدام القوة المفرطة والقاتلة ضد المتظاهرين.<sup>4</sup> وستستعيد قوانين أخرى مقترحة حول الارهاب والتجمعات المدنية، مع قانون التظاهر، العديد من سلطات قانون الطوارئ لعام 1958. وأخيرا فان اللوائح الجديدة التي أعلنت في يوليو 2014 أنهت الكثير من استقلالية منظمات حقوق الإنسان باخضاعها كل نشاطات وتمويل تلك المنظمات إلى لجان من رجال الأمن. وقد أنشأ تعديل للقانون الجنائي، تم تبنيه في سبتمبر 2014، جريمة محتملة عقوبتها الاعدام وهي قبول تمويل من دول أجنبية لأجل ارتكاب فعل 'يضر بالمصلحة القومية أو يفرط في سيادة البلاد' (وغيرها من الأهداف سيئة التعريف).

إن قوانين الأخبار، والتي تحشد أوصافاً مبهمة وفضفاضة لجرائم مع عقوبات شديدة بشكل استثنائي، قد تنامت في مصر. وقد تستعيد تلك القوانين الجديدة نظام الرقابة الذاتية الذي كانت قد توالى عليه ضربات شديدة جراء انفجار حرية التعبير في الشوارع وعلى مواقع الانترنت. وستوسع مسودة قانون الارهاب، إذا تم تبنيها، من إشراف الدولة وتحكمها على الانترنت. وفي يناير 2014 تم تداول نسخة مسودة لقانون جديد للارهاب في الصحافة، بعد وقت قصير من إعلان الحركة الرئيسية المعارضة في البلاد، حركة الأخوان المسلمين، منظمة إرهابية. وتقترح مسودة القانون التوسيع بشكل كبير لنطاق تطبيق عقوبة الاعدام وتقويض أشكال الحماية من التعذيب. وتمنح أيضا صلاحيات واسعة للسلطات للتدخل في



الإعلام الرقمي، وصلاحيات بأحكام جنائية على أشخاص يستخدمون الانترنت للدعوة لاستخدام العنف، أو 'بث [مواد] يُنوى منها أن تضلل الأمن أو السلطات القضائية في مسائل [ذات صلة] بجرائم الإرهاب،' وتمنح النيابة العامة سلطة إغلاق أي موقع يُستخدم في مثل هذه الأهداف<sup>5</sup>.

في حالة تبني القانون الجديد لمكافحة الإرهاب فإن آثاره يمكن أن تتشابه مع آثار قوانين التحريض والتشهير في القانون الجنائي – أوصاف مبهمة وفضفاضة لجرائم، تحتاج فقط إلى أن تُعزز بشكل متقطع لكي ترسخ من نظام الرقابة الذاتية على الانترنت. وبالإضافة إلى ذلك فإن المجلس الأعلى الجديد لتنظيم الإعلام قد كُلف بصياغة قوانين لتنظيم كل مجال الإعلام، بما في ذلك الصحافة على الانترنت: دعا دستور 2014 من أجل التنظيم القانوني للصحافة الرقمية. وتشير عدد من التسريبات الصحفية منذ يونيو 2014 إلى أن الحكومة قد تعاقبت مع شركة بلو كوت للبرمجيات المتخصصة في رقابة الانترنت، والتي تعمل مع شركة تابعة مصرية تسمى (سي إيجيبت)؛ وقد نفت فيما بعد كل الأطراف التي وردت في التسريب حدوث التعاقد.

«سيحاولون التحكم في الإعلام الجديد بكل وسيلة ممكنة؛ وقد ظلوا يحاولون إثارة الخوف بين كُتّاب المدونات لكنهم لم ينجحوا. وسيحاولون القيام بكل ما يمكن فعله – كذلك سيحتاجون إلى أنظمة رقابة متعددة.»

محرر موقع أخباري على الانترنت معلقاً :

## حرية التعبير والتزامات مصر القانونية الدولية

### المعايير الدولية لحرية التعبير

ترتكز حماية الحق في حرية التعبير، بموجب القانون الدولي، على المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. في سبتمبر 2011 أصدرت لجنة حقوق الإنسان، وهيئة اتفاقيات الأمم المتحدة المشرفة على إنفاذ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 34 الذي يشكل تفسيراً رسمياً لمعايير الحد الأدنى التي تكفلها المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية<sup>6</sup>. وقد أكدت لجنة حقوق الإنسان في ذلك التعليق أن الدول الأعضاء مطالبة بضمان حق حرية التعبير بما في ذلك الحق في التماس مختلف ضروب المعلومات وتلقيها ونقلها للآخرين دون اعتبار للحدود. ويجب كفالة ذلك الحق لكل شخص وليس فقط للمواطنين أو الصحفيين المعترف بهم.

وفوق ذلك أكدت لجنة حقوق الإنسان أن الحق في حرية التعبير يتضمن كل أنواع الخطابات، مثل الخطاب السياسي والتعليقات الذاتية والتعليق على الشؤون العامة واستطلاع الرأي ومناقشة حقوق الإنسان والصحافة والتعبير الثقافي والفني والتدريس والخطاب الديني، والإعلان التجاري بل قد يتضمن التعبير عن رأي قد يعتبر مهيناً للغاية<sup>7</sup>.

وأكدت لجنة حقوق الإنسان أيضاً وبشكل صريح، ان المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تحمي كل أشكال التعبير ووسائل نشرها بما في ذلك كل الأشكال الالكترونية ووسائل التعبير التي تستند على شبكة الانترنت.

يجب على مصر، كدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>8</sup> كفالة أن يمثل أي قانون من قوانينها، التي تتعلق بتنظيم كل أنواع الخطابات، بالمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حسب تفسير لجنة حقوق الإنسان لها وأن تكون القوانين متماشية مع الموجهات الصادرة من المقرر الخاص للأمم المتحدة لحرية التعبير.

وبينما يُعتبر حق حرية التعبير حقاً أساسياً فإن كفالته ليست دون شروط. فالمادة 19 (3) تسمح بقيود على حرية القول تخضع لمتطلبات محددة من خلال اختبار من ثلاثة أجزاء:

- يجب النص على القيود في القانون: وهذا يعني أنه يجب ان تُصاغ القوانين المفيدة بدقة كافية لتمكين الأفراد من تنظيم سلوكهم وفقاً لذلك؛ كما يجب أن تكون القوانين متاحة للجمهور. وبالتالي فإن من غير المسموح به فرض قيود مبهمة أو غامضة أو فضفاضة على حرية التعبير.

- يجب أن تخدم القيود أهدافاً مشروعة: وضع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قائمة محدودة العدد لتلك الأهداف المشروعة: احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛ حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الاخلاق العامة. وبهذا فإنه سيكون من غير المسموح حظر التعبير أو المعلومات بالاستناد فقط إلى حجة أنها تطرح وجهة نظر نقدية للحكومة وللنظام السياسي الاجتماعي.

- يجب أن تكون القيود ضرورية ومتناسبة : تستدعي الضرورة أن تكون هناك حاجة اجتماعية ضاغطة لوضع القيود. ويجب أن يظهر الطرف المطالب بفرض القيود وجود علاقة مباشرة وفورية بين حرية التعبير والمصلحة التي تتطلب الحماية. أما التناسبية فتتطلب أن يكون تقييد التعبير غير فضفاض، وأن يكون ضروريا في تحقيق وظيفة الحماية التي يتوخاها. ويجب إظهار أن التقييد محدد وفردى كي يحقق الحماية المطلوبة، وأنه لا يزيد تشددا عن الوسائل الأخرى القادرة على تحقيق نفس النتيجة المحدودة؛ ويجب ألا تعرض القيود حق حرية التعبير نفسه للخطر.

ولكن، عند الفحص والتدقيق لقوانين مصر التي تنظم الخطاب والتعبير، فإن من الواضح أن مصر متورطة في خرق إلتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومع أن قيود مصر على حرية التعبير منصوص عليها بشكل عام في القوانين فإن تلك القوانين فضفاضة وغامضة مما يشكل خرقا لمتطلبات اليقينية القانونية بموجب القانون الدولي. ووفق ذلك فإن قيود مصر على حرية التعبير، مع أنها كثيرا ما تخدم أحد الأهداف المعترف بها في القانون الدولي كأهداف مشروعّة مثل حماية سمعة الآخرين، فإن الإجراءات التي يتم السعي لفرضها تكون غير متناسبة للهدف المقصود: فمثلا هناك توثيق بشكل جيّد للتشهير الجنائي ذي الأثر السيء على حرية التعبير.

لا تنحصر قابلية تطبيق الاختبار ثلاثي الأجزاء في القيود التقليدية على حرية التعبير فهي تنطبق على قيود جديدة مثل فلترة الانترنت وإغلاقه. وفي هذا المضمار أوضح مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية التعبير، بشكل واضح أن قطع الانترنت عن مستخدميها، بغض النظر عما يُقدم من تبرير له، يمثل انتهاكا للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.<sup>9</sup>

### قوانين الطوارئ

يُسمح للدول، بموجب المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ضمن أشياء أخرى، بالانتقاص من إلتزاماتها بموجب العهد، إلى المدى الذي تقتضيه تماما ضرورات الوضع، بشرط أن لا تتعارض مثل تلك الإجراءات مع إلتزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي؛ ويجب ان تمتثل الدول أيضا بمتطلبات إجرائية معينة، دولية ووطنية، لأجل الإعلان بشكل قانوني عن وجود حالة طوارئ تهدد حياة البلاد.<sup>10</sup> وبالإضافة إلى ذلك فإن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أوضحت أن إجراءات الانتقاص

التي تتأسس على حالات الطوارئ يجب أن تكون استثنائية ولفترة زمنية محدودة.

مع استمرار حالة الطوارئ لمدة 40 سنة، من 1967 – 2011، يكون من الواضح أن مصر قد مارست خرقا لالتزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي. ومما يثير القلق أنه يبدو أن الحكومة المصرية تسعى لاسترجاع العديد من الإجراءات الوحشية المنصوص عليها في قانون الطوارئ لعام 1958 عبر قانون التظاهر الجديد والتشريعات المقترحة لمكافحة الإرهاب.

### الأمن القومي

إن المعايير الدولية واضحة وجليّة، فيما يتصل بسياق الأمن القومي، بأن أي تقييد للتعبير أو المعلومات تسعى حكومة ما لتبريره على أساس الأمن القومي يجب أن يكون له هدف حقيقي وتأثير واضح في حماية مصلحة مشروعّة للأمن القومي.<sup>11</sup> ويجب على الحكومات بشكل خاص أن تُظهر أن التعبير أو المعلومات المعنية تمثل تهديدا خطيرا لمصالح مشروعّة للأمن القومي.<sup>12</sup>

وهذا يعني، على مستوى الممارسة، أن مصر، عند تقييدها لحرية التعبير على أساس الأمن القومي، يجب أن تعرف الطبيعة المحددة للتهديد الذي تواجهه. وينبغي على مصر أن تُظهر الضرورة والتناسب للفعل المحدد المُتخذ، مثلا إقامة صلة مباشرة وفورية بين التعبير والتهديد.

وفوق ذلك، فإن أي قوانين تحظر التحريض على الإرهاب يجب أن تمتثل للاختبار ثلاثي الأجزاء بموجب المادة 19 (3). ويعترف القانون الدولي بأن التحريض على أعمال الارهاب يجب أن يُحظر. وفي نفس الوقت فإن الافتقار لتعريف مقبول عالميا للإرهاب يعني أن للدول صلاحيات فضفاضة في تفسير نوع القول الذي يشكل تحريضا على الإرهاب. ولهذا السبب فإن المقرر الخاص للأمم المتحدة لحرية التعبير قد فصل القول حول المتطلبات المحددة التي يجب لأي قانون جنائي محلي يحظر التحريض على الإرهاب ان يستوفيها كي يكون ممثلا لشروط الاختبار ثلاثي الأجزاء. وينبغي على مصر، بوصفها دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن تضمن أن يمثل أي تشريع لمكافحة الارهاب تسعى لتبنيه لهذه المتطلبات الصارمة.

بدأت هذه الدراسة بتحليل مواقع اخبارية على الانترنت جرى تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة: مرتبة حركة التصفح على الموقع (عدد الزوار)، القيمة الإخبارية، الهياكل القانونية والمالية، التوجه السياسي. وقد أستخدم التحليل لتحديد إطار بحث يضم مقابلات مع صحفيين من 13 موقع. كل المشاركين في المقابلات يقيمون ويعملون في مصر عدا المشاركين من العاملين في موقع نيوز قيت لحزب الحرية والعدالة للأخوان المسلمين وموقع رصد (rassd.com) ذي الصلة بالأخوان المسلمين. ويوجد واحد من الذين شاركوا في المقابلات حاليا في السجن، كما يقيم آخر خارج البلاد. وتغطي الدراسة فترة تمتد من 30 يونيو 2013 وحتى 30 سبتمبر 2014؛ وهي الفترة التي بدأت مع الاطاحة بالرئيس محمد مرسي عن طريق القوات المسلحة المصرية، وشهدت الإجراءات التشريعية التي اتخذتها الحكومة الانتقالية والشهور الثلاثة الأولى من حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي. وحُجبت أسماء المشاركين في المقابلات في الدراسة كما أن كل مشارك لم يكن على علم بغيره من المشاركين الآخرين في الدراسة. وقد أجاب المشاركون في المقابلات على استبيان يتمركز حول أربع موضوعات رئيسية:

- محتوى الموقع الإلكتروني والقدرة على بث آراء بديلة؛
- التعامل مع المسؤولين: العلاقات بين الحكومة وصحفيي الانترنت؛
- الرقابة والرقابة الذاتية: قوانين وتدابير أخرى تفرض تحكما على المحتوى؛
- الوعي بقانون الصحافة والسياسة: كم من القوانين يدركها الصحفيون والمحررون.

## 3. المواقع الاخبارية على الانترنت: نظرة عامة

كان فضاء الأخبار على الانترنت حتى عام 2010 يخضع لهيمنة الصحف الورقية مع وجود عدد قليل من المدونات المستقلة. وعلى النقيض من ذلك فإن السنوات الخمس الماضية شهدت انفجارا ضخما في تزايد عدد المواقع الإخبارية على الانترنت؛ وهو تزايد ظل يتصاعد في أعقاب ثورة 25 يناير 2011. ويصعب تصنيف هذه المواقع ضمن فئات، ولذلك فإن هذا القسم يطرح عدة احتمالات للتصنيف وذلك بهدف مساعدة القراء على فهم الخصائص المميزة لهذا القطاع.

### تصنيف المواقع الاخبارية

#### مرتبة حجم التصفح على الموقع (عدد الزوار)

أحد طرق تصنيف هذه المواقع هو تحديد عدد المتصفحين للمواد المنشورة على الموقع؛ وتحتل مواقع مثل موقع اليوم السابع (Youm7.com) والمصري اليوم (almasrya-lyoum.com) وأخبار الوطن (elwatannews.com) مكانها ضمن أعلى 10 مواقع في تصنيف موقع اليكسا دوت كوم (alexa.com) لعدد زوار المواقع؛ كما أن موقع اليوم السابع يقع ضمن أعلى 500 موقع في العالم. ويوضح الجدول الذي سيرد لاحقا معدل حركة التصفح للمواقع الاخبارية.

#### القيمة الخبرية

إحدى نقاط البداية الممكنة للتصنيف هي القيمة الخبرية. ويتميز موقعا المصري اليوم (almasryalyoum.com) والاهرام (www.ahram.org) بنهج تحريري وإطار تفسيري رفيعي المستوى، بينما يعتمد موقعا اليوم السابع وأخبار الوطن، على عناوين تتميز بالإثارة وأحيانا تحيط الشكوك بمصداقيتها مما يساهم كثيرا في شعبيتهما وتداول موادهما على مواقع التواصل الاجتماعي. وتقدم بعض المواقع، بشكل رئيسي، أخبار محلية؛ وهذا يؤثر على عدد القراء وعلى النهج التحريري. ويقع موقعا بورسعيد اليوم (Port Said news) وأخبار بورسعيد (Portsaid-alyoum.com) ضمن أعلى 3000 موقع في مصر.

## الوضع القانوني

لا يخضع الفضاء الرقمي تحديداً للتنظيم بقانون في مصر (بيد أن مفعول التشريعات العامة يسري على فضاء الإنترنت)، مما يعني أن المواقع الاخبارية على الإنترنت لا تُعتبر مصطلحاً قانونياً معترفاً به. أن الشركات والمنظمات التي تقدم اخباراً على الإنترنت لها أشكال قانونية متعددة فمثلاً المصري اليوم كانت قد تأسست أولاً كصحيفة؛ وهي، من ناحية قانونية، صفحة انترنت لصحيفة؛ وكونها مرتبطة بصحيفة ورقية يعني أن موظفيها يمكن أن يكونوا معتمدين لدي نقابة الصحفيين - فالموظفين في معظم المواقع الاخبارية الأخرى على الإنترنت لا يُعتمدوا. ويحصل الصحفيون ذوي البطاقات الصحفية على علاوات شهرية ويمكن أيضاً أن يستخدموا بطاقاتهم الصحفية لتخطي السياج الذي تضربه الشرطة حول المتظاهرين. أما المواقع الاخبارية المصرية غير ذات صلة بالمطبوعات الورقية فإنها كثيراً ما تكون شركات ذات مسئولية قانونية محدودة تقدم خدمات على شبكة الإنترنت. وهناك مواقع اخبارية أخرى مسجلة كشراكة بين شركات عالمية وشركات محلية. كما أن هناك أخرى تعمل كمواقع لأحزاب سياسية، وتقدم خدمات أخبارية.

## التمويل

يُعتبر الموقف المالي للمواقع الاخبارية نقطة بداية أخرى للتصنيف. هناك سرية كبيرة تحيط بتمويل المواقع الاخبارية والإعلام عموماً لأن المستثمرين المصريين يوفرون تمويلاً لنشاطات إعلامية لأسباب كثيرة، لا تقتصر على در الربح. وحسب تقديرات أحد الصحفيين الذين عملوا مع مواقع اخبارية عديدة على الإنترنت فإن نحو 70% من المواقع الاخبارية لا تحقق ربحاً ولا خسارة، ونحو 10% فقط هي التي تستطيع أن تراكم ربحاً يكفي لأن يستثمر لتحقيق نمو. وتعمل المواقع التي تتكبد الخسائر في مجال الإعلان عن سلع أخرى أو تعمل لدوافع أيولوجية أو لتحسين الصلة بين المستثمرين والحكومة أو مع لاعبين آخرين ذوي نفوذ.

## التوجه السياسي

إن تصنيف المواقع حسب التوجه السياسي يُعتبر مهمة دقيقة، خصوصاً وأن التوجه السياسي يمكن أن يكون عابراً؛ وفي بعض الأحيان تتناقض المظاهر السياسية مع توجهات

منفسو الموقع أو أسباب وجوده المعلنة. ولا يظهر هذا التناقض بجلاء أكثر مما يظهر مثلاً في موقع المصري اليوم فبعد أن كان في صدارة الإعلام المستقل في ظل حكم مبارك (حينما كان الاستقلال مرادفاً للمعارضة<sup>٦</sup>) انتقل بهدوء إلى صف وسائل الإعلام الموالية للدولة، وظل يحافظ على قرائه فقط نتيجة للقيمة الرفيعة نسبياً لتقاريره والشبكة الواسعة لمراسليه وسهولة استخدام موقعه، وهذا الأخير على وجه الخصوص يُعتبر شيئاً ما زال الإعلام الذي تمتلكه الدولة فاشلاً في تحقيقه، وينشر أيضاً في بعض الأحيان مقالات رأي تتناول آراء مختلفة، مع أن ذلك يقل كثيراً عما كان يقوم به قبل الاستيلاء العسكري على السلطة في 30 يونيو 2013.

وفي الطرف الآخر من الوان الطيف السياسي توجد مواقع اخبارية ذات صلة بجماعة الإخوان المسلمين المحظورة وحزبها السياسي، حزب الحرية والعدالة. وشهدت الأسابيع التي أعقبت إزاحة الرئيس مرسي إغلاق قنوات تلفزيونية وصحف مؤيدة لمرسي واعتقل العديد من الصحفيين؛ وبعد عام من ذلك ما زال العديد منهم في السجن. وقد أتهم البعض بجرائم مثل التشهير أو تهديد الأمن القومي واحتجز البعض دون توجيه تهم. وأصبحت الضربة العديد من ممالي الإخوان المسلمين مجففة تمويل وسائل إعلامهم. وتعني بيئة التمويل الصعبة أن الانتاج الإعلامي للإخوان المسلمين قد تراجع بشكل دراماتيكي. كما أن وتائر تجديد حساباتهم على مواقع الإعلام الاجتماعي صارت أقل وكذلك إضمحل تصفح مواقعهم. ومع ذلك فإن مواقعهم الرئيسية على الإنترنت ما زالت تعمل، وفي كثير من الأحيان تُدار من الخارج، حيث تُتخذ اسطنبول ولندن والدوحة مكان إقامة للعديد من الصحفيين والمتحدثين باسمهم. ويُعتبر الممثلون الرئيسيون لهذه المجموعة هم شبكة رصد للاخبار، وهي صفحة على الفيسبوك تطورت إلى موقع اخباري متكامل له عدد كبير من المراسلين، بالإضافة إلى المواقع الرسمية للإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة باللغتين العربية والانجليزية.

هناك مجموعة أخرى هي الإعلام المستقل والموالي للثورة؛ وتتكون هذه المجموعة بشكل كبير من مبادرات خاصة يقودها صحفيون شباب يديرون بميزانيات محدودة مواقع اخبارية قليلة تسعى جاهدة إلى المحافظة على أخلاقيات مهنة الصحافة. وهي مواقع تُحظى بولاء عدد صغير نسبياً من القراء من المناصرين لثورة يناير 2011 والجمهور المستقل فكرياً. ويعتبر موقعي مدى مصر (Madamasr.com) و موقع يناير (ya-nair.net) من المواقع المعروفة بشكل كبير. وكلاهما يقعان ضمن أعلى ألفي موقع على الإنترنت حسب ترتيب موقع اليكسا (alexa.com).

## مواقع اخبارية على الانترنت تم تحليلها لأغراض هذه الدراسة :

| الاسم   | اللغة              | الترتيب في مصر | التعليق  |
|---|--------------------|----------------|--|
| الاهرام (ahram.org.eg)                          | العربية            | ٤١             | صحيفة رئيسية مملوكة للحكومة 'صحيفة السجل' لها عدد كبير من الموظفين وشبكة واسعة من المراسلين الاقليميين |
| المصري اليوم                                    | العربية            | ٨              | أكبر مصدر إخباري مستقل وراقي أو على الانترنت. أكبر عدد موظفين وأوسع شبكة مراسلين اقليميين              |
| اصوات مصرية (aswatmasriya.com)                  | العربية بشكل اساسي | ١٥٧٨           | وسيلة اعلام جديدة بدأت كمبادرة لـ 'تومسون - رويترز'  |
| ديلي نيوز ايجيبت (dailynewsegypt.com)           | الانجليزية         | ١٧٠٨           | صحيفة يومية ورقية مستقلة بالانجليزية معظم قراءها يتصفحونها على الانترنت وتركز على حقوق الإنسان         |
| دوت مصر (dotmsr.com)                            | العربية            | ٢٣٤            | أحدث بوابة الكترونية في القائمة، وتتمتع دوت مصر بتمويل كبير. ويؤيد خطها التحريري الدولة.               |
| موقع الاهرام بالانجليزية (english.ahram.org.eg) | الانجليزية         | ٤١             | بوابة إلكترونية بالانجليزية لموقع الاهرام ahram.org.eg ذات موقف سياسي مختلف وذات قيمة خبرية            |
| اخوان اونلاين (ikhwanonline.com)                | العربية            | ١٢٤١           | منبر الاخوان المسلمين باللغة العربية أحيانا تختلف البيانات عن تلك التي ترد في موقع اللغة الانجليزية    |
| اخوان ويب (ikhwanweb.com)                       | الانجليزية         | ٣٤٦٦١          | المنبر الرسمي للاخوان المسلمين. مقره في لندن، ينشر تقارير اخبارية 'تعني بقضية الأخوان المسلمين'        |

| الاسم                          | اللغة               | الترتيب في مصر | التعليق  |
|--------------------------------|---------------------|----------------|--|
| مدى مصر (madamasr.com)         | العربية والانجليزية | ١٤١٦           | وسيلة اعلامية مستقلة مؤيدة للثورة، أطلقت اولاً بالانجليزية، لها طاقم صحفيين مستقلين وغير معتمدين لدي نقابة الصحفيين.                                     |
| رصد (madamasr.com)             | العربية             | ٨٧             | هي في الأصل مشروع مستقل لشباب الأخوان المسلمين. صارت رصد الوسيلة الأساسية للاخوان المسلمين. وقد سُجن العديد من صحفيها.                                   |
| بوابة الشروق (shorouknews.com) | العربية             | ١٠١            | صحيفة ورقية وموقع يُعتبر مستقلاً   |
| ولاد البلد (weladelbalad.com)  |                     | ٢٤٩٦١          | تتناول ضعف نشر التقارير من مدن اقليمية بواسطة صحفيي صحافة مواطن متدربين وتنتشر تسع صحف محلية اسبوعية، تركز على أخبار المجتمعات المحلية والأخبار الزراعية |
| يناير (yanair.net)             | العربية             | ١٠٥٩           | مبادرة مستقلة لصحفيين ناشطين تقدم أخبار مع قسم كبير مخصص لوجهات النظر ولها طاقم صحفي مستقل غير معتمد افراده لدي نقابة الصحفيين.                          |
| اليوم السابع (com.youm7.com)   | العربية             | ٦              | موقع شعبي منحا للحكومة؛ يتمتع باهتمام كبير من القراء وذلك يرجع بشكل أساسي للإثارة ودعم الوسائط الإعلامية المتعددة وشبكة واسعة من المراسلين.              |

تم اختيار المواقع الخبرية على الانترنت التي تم الاتصال بها لأغراض هذه الدراسة لتمثيل تنوع المواقع الاخبارية المصرية على الانترنت؛ وهذه تشمل ألوان طيف عديدة من حيث هيكلية الملكية، ومن حيث الحجم والعمر، ومن حيث التغطية، ومن حيث الآراء السياسية. وليست المرتبة بالضرورة هي العامل المحدد الرئيسي للنفوذ إذ أن العديد من المواقع الاخبارية التي تُحظى بأعلى نسبة زيارات تعتمد على عناصر استدرج وإثارة لفتحها وتصفحها تكرر بعضها بعضاً أكثر مما تخلق محتوى اصيلاً.

## 4. صحفيون يتحدثون عن تجاربهم

### محتوى الموقع والآراء البديلة

سُئل كل من شارك في المقابلات أن يُعد تقييماً لجوانب قوة ومجال اهتمام إصدارته مما يساعد في إعطاء صورة عن الخيارات التحريرية. تغطي معظم المواقع الاخبارية التي أجريت مقابلات مع صحفييها ومحرريها أخباراً سياسية للحكومة والمعارضة: أخبار العمال، والاضرابات، والميزانيات، والطاقة وغيرها من الشؤون الاقتصادية؛ وأخبار عن قضايا اقتصادية مثل الصحة والتعليم؛ وأخبار عن الثقافة. وتعتبر معظم المواقع، مثل ديلي نيوز ايجيبتي ويناير والمصري اليوم وولاد البلد، السياسة بوصفها المجال الأساسي لاهتمامها. ولكن كان للبعض مجالات اهتمام خاصة أيضاً – فموقع ديلي نيوز ايجيبتي يتناول حقوق الإنسان وحقوق المرأة كما يتناول موقع ولاد البلد أخبار المجتمعات المحلية، بتركيز على المجتمعات الريفية والزراعية. وقال مشاركون في المقابلات من موقع المصري اليوم أنهم التزموا بتخصيص موارد لتغطية حرب 2014 في غزة.

يعتقد العديد من المشاركين في المقابلات أنهم يعرضون وجهات نظر بديلة للقراء. ويعتبرون المواقع الاخبارية كوسائل لمقاومة نزعة التجانس التي تتميز بها التغطية الإعلامية التقليدية. وقد قلص الإعلام المسموع والورقي من الفضاء المتاح أمام الأصوات المختلفة أو المعارضة. وقالوا أن العديد من المحررين اختاروا في الغالب أن يسايروا خط الحكومة مما يمثل "خسارة كبيرة لمصر". وتم تسليط الضوء على الحاجة لتقديم وجهات نظر بديلة للقراء بوصفها "ضرورة لوقف الاستقطاب الاجتماعي في مصر"، دون أن يكون هناك "تحيز نحو الحكومة أو دفاع أعمى عن المعارضة لمجرد أنها معارضة".

«إن المشكلة الأساسية هي أن كل الإعلام يردد صدى صوت واحد؛ لم أرى أبداً شيئاً كهذا من قبل. وعلى امتداد سنوات عملي لم يصل الإعلام أبداً إلى تجانس بهذا النحو؛ كان دائماً يتميز بأراء متعددة. واليوم يعكس إعلام الحكومة أو الإعلام المستقل أو إعلام المعارضة نفس الرأي. وهذا يتعلق بالوضع الحالي و'المزاج العام' وثيمات القومية والحرب ضد الإرهاب، ... الخ وهذا هو الوضع على وجه العموم رغم أن هناك بالطبع استثناءات»

هناك مواقع اخبارية لها ممولين ذوي مصالح اقتصادية متحالفة مع قادة الحكومة وتعكس على نطاق واسع خط الحكومة. ولكن مجال الأخبار على الانترنت يعتبر مجالاً ما يزال تحكم الحكومة فيه على المادة الاخبارية يتمدد ببطء. وسيكون لزيادة التحكم في المحتوى الاخباري في مصر ثمن باهظ على تنوع وجهات النظر.

### التفاعل مع المسؤولين

كيف يمكن تمديد تحكم الحكومة على محتوى المادة الاخبارية على الانترنت؟ سُئل المشاركون في المقابلات عما إذا كان الصحفيون قد مروا أبداً بمسؤولين أمنيين أو خضعوا لأشكال من الضغط من مسؤولي أمن، غير الرقابة المباشرة، بطريقة قد تؤثر على محتوى تقاريرهم. هذا ليس سؤال تسهل الإجابة عليه لأن الأجهزة الأمنية واسعة الانتشار لا تستطيع أن تنفصل بسهولة عن بقية هيكل الدولة. وقد تذكر أحد المشاركين في المقابلات إحدى القضايا المتعلقة بالرقابة الذاتية؛ وقال أن وكيل النيابة أصدر في أغسطس 2004 أمر حظر موجه لمواقع اخبارية على الانترنت يتعلق بنشر مقتل أربعة أشخاص على أيدي الشرطة في الطريق الصحراوي السريع شمال العلمين.

لا يعتبر مثل هذا الضغط المباشر من المسؤولين عادياً. وكثيراً ما يبدي المشاركون في المقابلات اهتماماً أقل بشأن التدخل غير المستحب من المسؤولين لكنهم مهتمون أكثر بالصعوبات التي تواجههم في الوصول إلى مسؤولي الدولة، خصوصاً حين يسعون للتحقق من صحة معلوماتهم. وقد وُجّهت أسئلة للمشاركين في المقابلات عما إذا كانوا يقومون بالتحقق من صحة المعلومات وعما إذا كانوا يستطيعون الوصول إلى المسؤولين الحكوميين لأجل الحصول على تصريحات أو رؤى إضافية منهم. هناك بعض المشاركين في المقابلات لا يتواصلون مع الحكومة: هناك صحفيون يعملون مع مواقع محظورة رسمياً يسؤوا من محاولة الحصول على إجابات من مسؤولي الحكومة.

لكن معظم المشاركين ذكروا أنهم يتصلون بمسؤولين حكوميين بشكل منتظم للحصول على ما ينقلونه عنهم بيد أنهم لا يحصلون دائماً على ردود من هؤلاء المسؤولين. وقالت عدة مواقع على الانترنت أنها عاجزة تماماً عن الوصول للمسؤولين. وبالنسبة للبعض فإن إستجابة المسؤولين تعتمد على الموضوع. وأشارت مواقع قديمة، جيدة التأسيس، إنها لا تواجه صعوبات بعينها. وبتحديد أكثر فإن المشاركين في المقابلات من هذه المواقع عزّوا

إجاباتهم بأن مسؤولي الحكومة قد يقبلوا أو يرفضوا الاستجابة، وهذه مشكلة أخرى، وهي بالفعل مشكلة ذات أهمية أكبر من مجرد الوصول إليهم إذ أنهم يرفضوا أن يجيبوا أكثر مما يقبلوا، وأشار أحد المشاركين إلى أن من المرجح أن رفض طلباتهم يعود إلى حقيقة أن مواقعهم جديدة وما تزال غير معروفة. واختار البعض، عوضاً عن ذلك، الاعتماد على تصريحات منشورة وإحصائيات مأخوذة من مقالات رأي، والاتصال بشكل منتظم بإدارات القطاع العام حين يقتضي الأمر إصدار تقارير تتمتع بالمصداقية. وقال أحد المشاركين: 'الحكومة هي المشكلة: فهم لا يريدون الحديث؛ حينما نعرث عليهم لا يكونوا مستعدين لتقديم إجابات وأحياناً يزودونا بمعلومات خاطئة'.

أشار أحد الصحفيين إلى حادثة رفض فيها مسؤولون حكوميون الإجابة على صحفيين طعنوا في روايتهم حول أحداث وقعت الحادثة المعنية في 18 أغسطس 2013 بعد عملية تفريق بالعنف لآلاف المتظاهرين ضد الإطاحة بالرئيس مرسي في ميادين عامة بالقاهرة مما أدى إلى إزهاق مئات الأرواح. كان 45 من المعتقلين خلال عملية الفض بالقوة للمتظاهرين قد احتجزوا خلال ذلك اليوم في شاحنة تابعة للشرطة خارج سجن أبو زعبل الواقع شمال شرق القاهرة. كان باطن الشاحنة ساخناً جداً. ويعد أن قضى المحتجزون 8 ساعات داخل الشاحنة ألقت قوات الأمن قنابل غاز مسيلة للدموع داخلها، مما أدى إلى مقتل 37 رجلاً. وقالت بعض وسائل الإعلام التابعة للدولة أن الرجال المحتجزين هاجموا رجل شرطة؛ وقال آخرون أن أعضاء مسلحين من عناصر المعارضة هاجموا الشاحنة، لكن الروايات كانت متناقضة؛ وفي نهاية المطاف تم تقديم بعض رجال الشرطة للمحاكمة في عمليات القتل. وقال أحد الصحفيين من المشاركين في المقابلات 'أردت أن أتحدث من وقائع قضية سجناء أبو زعبل الذين قتلوا. حاولت التحقيق في الوضع الذي أدى إلى الوفيات في السيارة. في البداية حينما وردت الأخبار نفاها العديد من الناس، زاعمين أن السجناء هم الذين حاولوا الفرار؛ واتصلت بشخص أعرفه وأكد لي أن السجناء قد لقوا حتفهم داخل السيارة، وقد قولت أي أسئلة أخرى من جانبي بالصمت. رفض المسؤولون الإدلاء بإجابة'.

تعاني المواقع الاخبارية المستقلة على الانترنت عوائق إضافية في التواصل مع مسؤولي الدولة، بسبب أوضاعها القانونية. فمثلاً موقع مدى مصر وموقع يناير، على سبيل المثال مسجلتان كشركات ذات مسؤولية محدودة وليست كصحف واتفق مشاركون في المقابلات من هذه المواقع أن 'عددا كبيرا من مسؤولي الحكومة لا يجيبون؛ والذين يجيبون يرفضون أحياناً الإجابة أو يطلبون بعدم الاقتباس مما يقولونه' ويقول مسؤول آخر أيضاً 'أرغب

في التعامل مع صحيفة وليس مع موقع'، إنهم يعتبرون الصحف الورقية هي وحدها المشروعة. وعلى الإعلام الإلكتروني أن يكون مؤيداً للحكومة إذا كان يريد الحصول على إستجابة'.

لذلك، ومع أن من المحتمل أن توفر المواقع الاخبارية على الانترنت منبراً يسمح بابرار الأصوات المعارضة في مصر فإن حقيقة أنها (المواقع) لا تلبّي التعريف الحصري لمهنة 'صحفي' يعني أنها محرومة من تغطية المعارضة بطريقة مهنية من خلال التحقق من الوقائع عبر المسؤولين وإفساح مجال للردود الرسمية. وحتى بالنسبة للمواقع الاخبارية التي لها إمكانية أفضل للوصول إلى مسؤولي القطاع العام فإن المشاركين في المقابلات ذكروا أنهم: 'مؤخراً واجهنا مشكلة مصادر ترفض أن نتحدث باسمها واختيار عدم الكشف عن هويتها، حتى في الرد على أسئلة عادية إذ أن الناس صاروا يشعرون بخوف متزايد من التصريح برأي وهذا توجه متنامي'. ومع أن بعض المشاركين في المقابلات يحاولون تعزيز استخدام 'مصادر لا تكشف عن هويتها' لأجل مواصلة إصدار التقارير فيما لا يكشفون عن مصادرهم، كمعلومات شخصية فإن هذا يقوض مستوى الصحافة بشكل عام إذ أن مواقع صحافة التابلويد الشعبوية 'تزعّم أحياناً أنها حصلت على معلومات من مصادر' 'لا تود أن تفصح عن هويتها'، وتورد اقتباسات مما يسبب مشاكل'. على حد تعبير أحد المشاركين.

إن الصحفيين الذين يعملون في مواقع اخبارية على الانترنت لا صلة لها بالإصدارات الورقية، إلى جانب العديد من المتعاقدين، المتدربين والمهنيين، والصحفيين المستقلين والصحفيين بدوام جزئي، كلهم غير معتمدين لدي نقابة الصحفيين. إن عدم حيازة بطاقة صحفية تجعل من الصعب إجراء تحقيق في الشؤون الأمنية وكتابة تقارير من خارج القاهرة. وقد قام معظم المشاركين في المقابلات الخاصة بهذه الدراسة، وبشكل منتظم، بتغطية مظاهرات كما حاولوا التحقيق في أوضاع السجون وأوضاع الاحتجاز ووحشية الشرطة والوضع في سيناء. وقال أحد المشاركين في المقابلات، والذي ذكر أنه واجه قمع ومضايقات قوات الحكومة حينما كان يعطيها، أن تغطية هذه المواضيع يعتبر أمراً خطراً. وقال 'تم اعتقال صحفيين خلال تغطيات ميدانية، ثلاث مرات. وكان أحدهم عضواً في نقابة الصحفيين. وتمثل اعتقال الصحفيين أكبر الصعوبات التي تواجهنا؛ لذلك فإنه بالرغم من أن الصحفيين لا يواجهون رقابة مباشرة من سلطات الدولة فانهم يواجهون الكثير من العوائق والعراقيل خلال سعيهم للحصول على المعلومات، خصوصاً إذا لم تكن السلطات تعترف بهم كصحفيين.

إن حرية السعي وراء المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها عبر أي وسيلة إعلام، وبغض النظر عن الحدود، تُعتبر عنصراً أساسياً لحرية التعبير في القانون الدولي. لكن دستور 2014 لا يتضمن هذه العناصر في أحكامه الخاصة بحرية التعبير، مع أن قانون الصحافة لعام 1996 يتناولها. ولقانون الصحافة فصل حول حقوق الصحفيين يقول إن «للصحفي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقاً للقانون من مصادرهما سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها» (المادة 8). وتطبق هذه الحقوق على الصحفيين المعترف بهم رسمياً، بيد أن معظم صحفيي المواقع الإخبارية على الإنترنت غير معترف بهم.

ومع أن هذه المقابلات لم تكشف سوى القليل الذي يوحي بأن المسؤولين يؤثرون بشكل مباشر على محتوى الأخبار فإن الدولة استطاعت تقييد حرية المعلومات عن طريق استخدام وسائل قانونية. وهذه الوسائل تشمل تقييد إمكانية الحصول على المعلومات، وتقييد تعريف «الصحفي»، وبالتالي تعريض الصحفيين غير المعترف بهم لقانون تظاهر وحشي، واستهدافهم أحياناً عن طريق الاستخدام المتمند للقوة القاتلة. وقد وقعت العديد، إن لم يكن معظم، عمليات قتل واعتقال الصحفيين خلال مظاهرات.

## الرقابة والرقابة الذاتية

يتم تعيين بعض رؤساء التحرير، في مصر، عن طريق هيئة تخضع لسيطرة الدولة؛ وهناك خط مؤسسي مفروض على بعض هؤلاء. لكن كل المحررين والصحفيين الذين شاركوا في المقابلات الخاصة بهذه الدراسة اتفقوا بأن مواقعهم الإخبارية على الإنترنت لا تواجه سياسة رقابية داخلية، لكن جميع المواقع تتوخى الحذر في نشر تقاريرها الخاصة بالقصص الصحفية الحساسة. فمثلاً قال، أحد المشاركين في المقابلات أن المواقع الإخبارية على الإنترنت تتنبه وتحتاط حينما يستخدم الصحفيين عبارات قوية مثل مذبحه أو إرهابي باعتبار أن هذه العبارات تنقل وجهات نظر شخصية.

وقال أحد المشاركين، وهو صحفي عمل مع عدة مواقع إخبارية على الإنترنت، أنه لم يكن ملماً بشكل كبير برقابة الدولة. وقال «الناس يمارسون رقابة على أنفسهم لأنهم يريدون أن يكونوا قريبين من كبار اللاعبين؛ وحينما كنت محرراً لم يستدعني أحد لينبهنني بأن انشر أو لا أنشر. فمعظم الخطوط الحمراء تأتي منا». وقال أن معظم القصص الإخبارية التي تمثل تغطيتها إشكالية هي «التوتر الطائفي أو الحرية الجنسية – وهي تحتاج إلى الكثير من

انتباه تحريري». وأورد محرر آخر قائمة بالقصص الإخبارية المحاطة بـ «معظم الخطوط الحمراء» وهي: الإخوان المسلمون، الإرهاب، المحتجزون، الجيش ودوره في الاقتصاد، والطائفية. وذكر مشاركون آخرون أن المواقع الإخبارية على الإنترنت تشعر بالحذر تجاه هذه الموضوعات الإخبارية. وقال أحدهم أنه بدلاً من إجراء رقابة على الصحفيين فإنه يمكنهم تأجيل نشر القصص الإخبارية الحساسة للحد من الضغط الذي يُحتمل أن ينشأ نتيجة نشرها – وهو نموذج من الرقابة الذاتية.

تمثل التعليقات العدائية على الإنترنت على موضوعات شكلاً آخر من الضغط على المحتوى. ويميز الصحفيون الذين شاركوا في المقابلات بين التعليقات العدائية والنقد البناء – وكثيراً ما يتم تدبير مثل هذه التعليقات بواسطة معلقين أو أصحاب مدونات صغيرة يعملون بأجر، ويتهمون الصحفيون عادة بالإساءة أو التشهير للدولة أو الرئيس. ويميل الصحفيون لتجاهل هذا النوع من التعليقات العدائية ويعتقدون أنها لا تؤثر على الصحفيين أو المستثمرين في المواقع الإخبارية.

وعند السؤال حول الرقابة الداخلية والرقابة الذاتية أشار بعض المشاركين في المقابلات إلى الخوف من أن ما يكتبونه قد يؤثر على مسيرتهم المهني. وقال أحدهم «إذا كنت معارضا وعبرت عن وجهة نظرك فإن فرصتك تتضاءل – إلى أسوأ مما كان سائداً أيام مبارك». وقال آخر «لا اعتقد أننا في وضع يمكن أن تؤدي كتابتك إلى تهديدك أو إلى أي شيء آخر – وأقصى ما يمكن أن يحدث أن يكون لك كاتب عمود لا يتماشى مع السياسة التحريرية للصحيفة فتتخلى عنه». وقال أحد المشاركين في المقابلات أن الصحف التي تصدر باللغة الإنجليزية «أكثر أماناً من العربية. فنحن لا نتعرض لنفس الانتباه والرصد الذي تتعرض له الأخبار التي تنشر باللغة العربية. لذلك فنحن مستبدين حينما يأتي الأمر لقمع الدولة، ونعتمد على ذلك».

لا يشعر كل المشاركين في المقابلات بأنهم «مستبعدون» من قمع الدولة. أحد المشاركين في المقابلات صحفي معارضة يخضع للتحقيق بسبب كتاباته؛ وقد تعرض هو ورئيس تحريره وزملائه الآخرين لمداومة صحيفتهم وقد أطلق مؤخرًا سراح أحد زملائه من حكم بالسجن لستة أشهر. وتحدثنا مع آخر في المنفى. وقال آخر أن الشرطة اعترفت بأنهم كانوا يتصننون على هواتفهم.

إن مثل هذه الأشكال من الضغط المباشر والرقابة ليست هي الاستراتيجية الوحيدة أو الرئيسية للتحكم في ما تحتويه المواقع الإخبارية على الإنترنت. ويبدو أن الاستراتيجية الحكومية العامة هي استعادة نظام الرقابة الذاتية ومنع النشر للاصوات المعارضة من



خلال الصحافة التقليدية وصحافة الانترنت. ولا تعمل الرقابة الذاتية فقط من خلال قوانين الرقابة، وانما تعمل أيضاً من خلال إطار قانوني عريض للقمع يعرض الصحفيين للمضايقة أو الاعتقال أو حتى الموت. وتحرم هذه التهديدات الصحفيين من تغطية قصص أخبارية تتعارض مع النسخة الحكومية للأحداث وإتاحة جمهور للاصوات المعارضة.

إن قانون التظاهر الذي صدر في نوفمبر 2013، والذي يمنح قوات الأمن سلطات واسعة لقمع المظاهرات العامة والافلات الفعلي من العقاب المتعلق باستخدام القوة المفرطة والقاتلة، كان له تأثير مباشر في إبعاد الصحفيين عن الشارع السياسي وإبعاد الشارع السياسي من الصحف. ووافق مشاركون في المقابلات بأن تغطية المظاهرات تُعتبر مهنة شديدة الخطورة. وقال أحدهم 'إن الخطر الحقيقي ليس في الكتابة وإنما في الشارع'. وقال آخر كان يغطي مظاهرات في الشارع على درجة أقل 'إن المظاهرات أقل واقصر. ومخاطر الصحفيين أكبر مما كانت في مظاهرات ميدان رابعة العدوية في أغسطس 2013 [حينما قُتل المئات من مؤيدي الرئيس مرسي] ويعني قانون التظاهر في نوفمبر 2013 أنه يمكن ان تتلقى خمس سنوات [سجناً] بسبب قضاء خمس دقائق من التظاهر، وكونك صحفي لا يمنحك أي غطاء'.

قيد قانون التظاهر من تغطية حراك المعارضة على الانترنت لكن هذه ليست الاستراتيجية القانونية الوحيدة للحكومة. فما زال وكلاء النيابة يستخدمون أحكام القانون الجنائي ضد الصحفيين الذين يواجهون أشد أنواع الاستهداف بالقمع: من ذوي الارتباط بالأخوان المسلمين. ويواجه صحفيو المعارضة هؤلاء الاعتداء البدني والمقاضاة في جرائم غير معرفة تعريفاً دقيقاً، تحمل عقوبات شديدة للغاية. ولقد ظل الصحفيون الذين يعملون مع هذه المواقع الاخبارية يتعرضون للاعتقال والمحاكمات بتهم مثل التحريض وتقديم المساندة لمنظمة إرهابية. ويحتجز آخرون دون أن توجه لهم تهم. وقد عبر أحد المشاركين في المقابلات لأغراض هذه الدراسة عن آرائه من داخل زنزانه سجنه بالقاهرة قائلاً:

'لا توجد حرية تعبير في مصر في ظل النظام العسكري الجديد ... وبعد أن أغلق موقع رصد الأخباري، وألغيت تعاقباتنا الاعلانية لاحقونا قانونياً بتهم جنائية بزعم 'نشر انباء كاذبة من شأنها الإضرار بالأمن العام والسعي لتسوية سمعة مصر في الخارج وغيرها'. ومنذ اعتقالي في 25 اغسطس 2013 ظللت أخضع لاحتجاز مؤقت بالرغم من عدم وجود أي أدلة ضدي. وهناك عدد كبير من المهنيين الإعلاميين سُجنوا في دعاوى قضائية [...] وبعد مقتل عدة صحفيين في العام الماضي، مثل مصعب الشامي، وحبيبة عبد العزيز، واحمد عاصم، ومايك دين، وميادة أشرف، واعتقال العديد من الصحفيين، صار من

الواضح أن الايام المقبلة ستشهد صعوبات أكثر للصحافة. كان الخطأ قائماً منذ البداية - هذه سياسة الدولة تجاه الصحفيين والإعلام ولن تتغير هذا العام أو الذي يليه!.

كان نظام الرقابة الذاتية الذي شكّل تجربة العديد من الصحفيين المصريين قد أعيق بواسطة ثورة 2011 والانتشار المتسارع لوسائل الإعلام الاجتماعي الذي أعقب ذلك.

وتشير القرارات والمقترحات التشريعية للحكومة التي صدرت خلال الشهور القليلة الماضية أنها تفكر في استعادة ذلك النظام وتعميمه بشكل حاسم على صحفيي الانترنت، عن طريق توصيف جرائم جديدة تحدث على شبكة الانترنت؛ وهي جرائم تُوصف بأنها فضاضة ومبهما وتحمل عقوبات شديدة. وتسمح المادة 21 من مسودة قانون مكافحة التعذيب الذي تم تداوله في الصحافة أواخر عام 2013 بإيقاع عقوبات سجن تصل خمس سنوات على أي شخص يستخدم موقعا على الانترنت ليعزز بشكل 'مباشر أو غير مباشر' 'العضوية' أو 'المشاركة مع العلم' لمنظمة إرهابية. ومن المرجح أن يجعل مثل هذا النوع من التشريع المحررين أكثر حذراً حول الموضوع الذي اعتبروه سلفاً أحد الموضوعات الحساسة - تغطية حراك المعارضة غير الشرعية في مصر.

## الوعي بقانون الإعلام والسياسة

يتوقع العديد من الصحفيين أن يصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الذي أنشئ مؤخراً، لوائح تحكم عمل المواقع الاخبارية على الانترنت.

### صحفيو مواقع الانترنت يرحبون بالتسجيل لكن يرفضون الاشراف

'هناك حاجة لمكان يتم فيه توثيق هذا؛ حيث يمكنك أن تعرف من يملك موقعا بعينه على الانترنت. لذلك إذا كان التسجيل هو فقط وضع أسماء على قاعدة بيانات فليس في ذلك خلاف؛ أما إذا كان حول الحصول على قبول فلا'

'أنا [أدعم] وجود إطار [للمواقع الاخبارية على الانترنت] ولكنني ضد أي شيء يعيق الحرية. حتى الآن فإن إطار المجلس الجديد يتلخص في أن الهدف هو التنظيم، وليس الإعاقة. لذلك فإنه إذا كان تنظيمياً فأنا أقف معه بشكل كامل. أما إذا كان للمراقبة فبالأكيد أنا لست معه'

'لن تكون لنا أي مشكلة مع التسجيل، نحن لا نقوم بأي شيء خاطئ'.

## 5. الخلاصة

### حرية التعبير تتعرض للتهديد

إن القوانين القمعية الجديدة التي تم تبنيها أو فرضها منذ يوليو 2013، حينما أطيح بالرئيس محمد مرسي، قادت بحكم الأمر الواقع إلى تقسيم المواقع الاخبارية المختلفة على الانترنت إلى ثلاث مجموعات رئيسية. إحداهما تضم مؤيدي الدولة أولئك الذين يحظون بالعدد الأوفر من الزوار وبأكثر الموارد؛ وتضم المجموعة الثانية أولئك الذين ينتمون إلى الأخوان المسلمين ويواجهون أشرس الضربات. وقد واجه هؤلاء تهما غامضة وفضاضة مثل 'التحريض' و 'دعم الإرهاب'، وُضع عديدون منهم في السجن. ويتخوف الصحفيون الذين ينتمون إلى هذه المجموعة من السجن والاعتداء البدني. أما المواقع الاخبارية (المجموعة الثالثة) التي تعتبر نفسها مستقلة أو موالية للثورة فوجدت تسامحا، وربما يعود ذلك إلى أن قدرتها على التأثير في الشارع السياسي قد أعيقت نتيجة للضربات التي تعرضت لها في المظاهرات أو لأن تلك المواقع لا تملك رأس المال الذي يسمح لها بمنافسة مواقع انترنت أكبر. والعديد من صحفيي الانترنت من هذه المواقع غير مسجلين مع نقابة الصحفيين مما يعيق قدرتهم على ممارسة الصحافة بالشكل المطلوب.

أستخدم مشاركون في المقابلات من كل المجموعات الثلاثة الواردة أعلاه نفس العبارات في وصف الوضع الحالي للاعلام (على الانترنت) في مصر: 'صوت واحد' أو 'وجهة نظر واحدة' تسيطر أكثر من أي وقت مضى في الماضي القريب. وأدان العديد من المشاركين التجانس السائد في العمل الصحفي. وهذا التجانس يعود جزئيا إلى اتساع ظاهرة الرقابة الذاتية على الفضاء الرقمي. وقد تجعل قوانين الإعلام وأنظمة الرقابة المتوقعة هذه العادة تنتشر بشكل أكثر عمقا واتساعا في المستقبل.

يزيد الوضع غير المنتظم لصحفيي الانترنت وضعهم الضعيف ضعفا. ومن بين العوائق التي يواجهونها يعتبر التحقق من صحة المعلومات، وتناول الموضوعات الأمنية، هما الأكثر تقييدا. وقد أشير إلى مسئولية الحكومة والمسؤولين العموميين كثيرا بأنهم يفتقرون للمصداقية أو بأنهم مصادر غير آمنة، كما أشير إلى أنهم يظهروا في بعض الاوقات، وبشكل كبير، عدم رغبتهم في التواصل مع الصحفيين بشأن التطورات الجارية. وتعتبر الموضوعات الأمنية من التابوهات في مصر حيث يتعرض الصحفيون كثيرا للمضايقة أو الاحتجاز أو الاعتداء البدني، أو يتعرضون إلى ما هو أسوأ من ذلك حين يحاولون إعداد تقارير عن مظاهرات أو عن التعذيب في حراسات الشرطة أو شمال سيناء.

تعتبر الرقابة المباشرة نادرة، وفي الوقت الحالي يمكن لصحفيين نشر آراء مثيرة للجدل عبر وسائط الإعلام الاجتماعي إذا رفض المحررون نشر تقاريرهم.

ورحب العديون بإجراء بعض التنظيم للقطاع وقالوا أنهم مستعدون للتسجيل، على أمل أن يساهم ذلك في ترقية معايير العمل الإعلامي على الانترنت وزيادة المصداقية والمحاسبة لهذا القطاع ككل.

لكن عديدين يشعرون بالقلق من أن الحكومة ستسعى إلى تقييد الهامش المتاح على الانترنت. وتشعر المواقع الاخبارية، المعارضة والمستقلة، بالقلق من أن المجلس الأعلى الجديد قد يبتكر نظام ترخيص للمواقع الاخبارية على الانترنت ويسمح للاعتبارات السياسية بأن تؤثر على توزيع الرخص. وصرح عديدون بأنهم ليست لهم خطط لمقاومة تهديد هذه العملية وأنهم سيواصلون عملهم وينشرون تقاريرهم بغض النظر عما يحدث.

تشمل الأطر القانونية والسياسية التي تؤثر على عمل الصحفيين قانون التظاهر لعام 2013 ومواد من القانون الجنائي ذات صلة بالتحريض والتشهير والإرهاب. وهناك انقسام واضح بين الصحفيين الذين يتبعون الطرق القانونية (بشكل وثيق أو حتى بشكل أكثر زيفا) وأولئك الذين لا يتبعونها كلية. لكن الجميع يقولون أنهم على دراية بالقوانين السارية ومدركون بأن القوانين السارية معقدة ومفتوحة للتأويل والعشوائية. ويتوقع معظم الصحفيين أن يستمر الوضع حسب قول أحدهم: 'هذا يجب أن يتغير لكن لا يضغط العديد من الناس لأجل إحداث هذا التغيير، نحتاج لقوانين إعلام لتسهيل عمل المنظمات الصغيرة، لكن لا أعتقد أن ذلك سيحدث قريبا' وترى الأغلبية الساحقة من المشاركين في المقابلات، ليس فقط من مواقع المستقلين والمنتمين للأخوان المسلمين وحدهم، بأن الصعوبات المتعلقة بأن تكون صحفيا في مصر ستتواصل في العام المقبل.

## المراجع

1. <http://www.article19.org/resources.php/resource/37415/en/egypt:-draft-constitution-december-2013>
2. <http://www.za.co.iol/news/africa/news/insult-presidential-eases-egypt>, <http://www.vftrfluPpU>, <http://www.article19.org/resources..#1.1557969-law-removed-but-further-reform-needed>
3. <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-24914121>
4. ترجمة انجليزية غير رسمية على : <http://english.ahram.org.eg/News/87375.aspx>
5. مسودة نشرت في صحيفة المصري اليوم في 3 نوفمبر 2013 على [www.almasryaly.com/335366/details/news/com.oum](http://www.almasryaly.com/335366/details/news/com.oum)
6. لجنة الامم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34 ، المادة 19 ، حرية الرأي والتعبير، 12 سبتمبر 2011 ، CCPR/C/GC/34 ، موجودة على: <http://www.article19.org/resources.php/resource/general/en/2420/19-article-34-no-comment-general/en/2420/resource/php/resources-expression-and-opinion-of-freedoms>
7. انظر التعليق العام رقم 34، الفقرة 11.
8. صادقت مصر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 14 يابر 1982.
9. انظر A/HRC/17/29، الفقرة 78 موجود على : [http://www.ohchr.org/english/org.ohchr.www2/pdf/en\\_17.27.HRC.A/17session/docs/hrcouncil/bodies](http://www.ohchr.org/english/org.ohchr.www2/pdf/en_17.27.HRC.A/17session/docs/hrcouncil/bodies)
10. انظر مبادئ جوهانسبيرج حول الامن القومي، وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات، المبدأ 3 ، وقد أقرت مبادئ جوهانسبيرج من قبل المقرر الخاص لحرية التعبير.
11. انظر مبادئ جوهانسبيرج حول الامن القومي، وحرية التعبير ، والوصول إلى المعلومات، المبدأان 1 و 2 .
12. المصدر السابق، المبدأان 1 و 3.

لكن نظام الرقابة الذاتية يتمدد عبر إعلام الانترنت. ولا يشعر الصحفيون بالارتياح بإعداد تقارير حول موضوعات، 'لا يرغب' القراء فيها، كما أن الافتقار للوصول للمعلومات، وهو عنصر أساسي في حق حرية التعبير في القانون الدولي، يجعل من الصعب للصحفيين إيجاد أدلة مساندة لمزاعمهم التي يأتون بها. وبالطبع ظلت الرقابة الذاتية سائدة على امتداد عشرات السنين في البلاد وهي حقيقة تجعل من الصعب استئصال سلوك متجذر عن أشكال جديدة من الانضباط الذاتي.

وأخيراً فإن إدراك قانون السياسة الإعلامية وقانون الإعلام ليس متكافئاً وسط العاملين في الإعلام على الانترنت فبعض الصحفيين لا يحافظون على تحديث معرفتهم بالتطورات. وهناك آخرون يراقبون التشريعات ويشعرون بالقلق من اللوائح المتشددة التي تسعى لخنق حريتهم على التعبير.

لعبت المواقع الاخبارية على الانترنت، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الاجتماعي، دوراً هاماً في توسيع حرية التعبير في مصر. وينتظر صحفيو الانترنت ببعض التخوف اللوائح الجديدة التي يبدو مرجحاً أنه سيتم تبنيها قريباً، ويجب لأي تنظيم مستقبلي للمواقع الاخبارية على الانترنت والفضاء الرقمي أن يتماشى مع التزامات مصر الدولية لحرية التعبير. ويمكن لتعزيز حرية التعبير أن يساعد في أن تعبر مصر بسلام المرحلة الأشد صعوبة واستقطاباً في تاريخها.